الحديث الموثق وأثره في التقريب بين المذاهب

المدرس الدكتور

حسين سامي عبد الصاحب شير علي

كلية الفقه/ جامعة الكوفة

مقدمة في أصول التقارب العلمي :

تهدف هذه المقدمة الى تبيان حقيقة هامة لها صلة وثيقة بهذه الدراسة ، هي أن التقريب ليس ظاهرة مرتبطة بعصرنا ، ولا هي وليدة ظروف سياسية خاصة كما يحلو للبعض أن يسمّيها ، ولا هي بعيدة المنال كما يسعى البعض إلى تصويرها بل هي حركة انطلقت من روح الإسلام وأهدافه وتشريعاته ، وتبلورت عبر مالا حصر له من المشاهد و المواقف على يد المستوعبين لأهداف الرسالة ، والساعين إلى حملها على مستوى متطلبات زمانهم و مستقبلهم .

وإذ نبدأ من عصر الاختلاف على الخلافة ، فقد كان أمير المؤمنين علي (عليه السلام) يرى أنه أحق الناس بخلافة رسول الله (صلى الله عليه وآله)، و أتباعه من الصحابة والتابعين في عصره كانوا يرون ذلك أيضا ، ولذلك أدلته المعروفة التي تتمسك بها مدرسة أهل البيت إلى يومنا هذا ، ولكنه لم يستلم زمام أمور الخلافة إلاّ بعد سنوات حين بايعه الناس من المهاجرين والأنصار والتابعين .

ولم يكن الذين بايعوه جميعا من شيعته ، بل كانت الأكثرية الساحقة ترى : أنه الخليفة الرابع للمسلمين ، ومع ذلك كان الإمام يحتج على خصومه بهذه البيعة ، فيقول في كتاب له إلى معاوية : ((انه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان)) ، ثم أن العلاقة بين الإمام و مبايعيه الذين يرون أنه الخليفة الرابع .. كانت علاقة حميمة ، أوكل الإمام إليهم المسؤوليات القيادية العسكرية و الإدارية ، وهؤلاء شاركوا في حروب الإمام بالجمل و النهروان وصفين .

لم يتعامل الإمام مع هؤلاء تعامل ساخط غاضب بسبب تنحيته عن الخلافة بعد الرسول ، بل عاملهم بما يستحقونه من احترام باعتبارهم مسلمين ، وباعتبارهم من صحابة رسول الله (ﷺ) ، ولم يتخذ من شخص منهم موقفا سلبيا قبل أن يجابه ذلك الشخص علياً بصورة معلنة .

وبعد أمير المؤمنين علي بايع نفس هؤلاء الصحابة و التابعين ولده الإمام الحسن عليه السلام ، غير أن الظروف المتوالية ثبّطت عزيمة المبايعين ، وسرت بين أكثرهم حالة الإحساس بالتعب والرخوة ، مما أدى الى هدنته مع معاوية .

والحسين عليه السلام حين ثار في عصره ، إنّما ثار ليواجه ظلم الظالمين من الحكام المنحرفين عن مسيرة الإسلام في عصر الخلفاء ، وشاركه في هذه الثورة قلباً و لساناً وسيفاً من بقى من المهاجرين و الأنصار و التابعين ، وأستشهد بعضهم معه في كربلاء .

ومرّ القرن الأول دون أن تظهر فيه خلافات فقهية و عقائدية تذكر ، بل كانت المجابهات سياسية ، وكان أئمة آل البيت يسعون فيه إلى تثبيت مفهوم الحكومة الصالحة التي قررتها شريعة خاتم الأنبياء (صلى الله عليه وآله).

وفي القرن الثاني ظهرت بالتدريج المذاهب الفقهية ، وأول شخصية فقهية برزت خارج إطار مدرسة أهل البيت هو أبو حنيفة (80 . 150 هـ) وكان معاصرا للإمام الصادق (80 . 148 هـ) وتلاه مالك بن أنس (93 . 179 هـ) .

كان أبو حنيفة إمام أهل العراق ومدرسته تقوم على القياس و الاجتهاد ، مالك إمام المدينة ومدرسته تعتمد الرواية و الحديث ، والاثنان كانا على علاقة وطيدة بالإمام الصادق ، كلاهما تتلمذا عليه و أفادا منه ، نجد أثر ذلك فيما قاله الاثنان عن الإمام وما نقلاه من روايات عن مدرسة أهل البيت[1].

هذه العلاقة الوطيدة لها مدلولها الكبير ، لأننا نعلم أنّ الإمام الصادق (عليه السلام) كان يختلف مع هذين الإمامين من أئمة أهل السنّة في أمور ، غير أنّ الإمام لم يكن يركز على هذا الاختلاف ليتحول إلى قطيعة بينه وبين من لا يرى رأيه ، بل كان يرتبط ارتباطاً تعاونياً . كما تقتضيه رسالة الإسلام . مع غيره من علماء عصره بما يشترك فيه معهم .

وتذكر لنا كتب المسانيد روايات كثيرة عن العلاقة الوثيقة بين الإمام الصادق و أبي حنيفة ومالك ، وما نقل خلاف ذلك فهو نادر وشاذ ومحدود بظروف خاصة ، أو ضعيف و مجهول .

هذا السلوك الرسالي من الإمام الصادق هو الذي جعل أربعة آلاف طالب يلتفون حول الإمام ينهلون من علومه فيهم كثير من أهل السنّة [2].

وقد جُمع ما روي من أحاديث أهل البيت (عليهم السلام) في كتب أهل السنّة ، فبلغت ما يقرب من أثني عشر ألف حديث ، يسعى بعض العلماء و الفضلاء الآن إلى إكمالها ، وهذا يدل على العلاقة الحسنة بين علماء أهل السنة و أئمة أهل البيت ، ومدى ما كان بين الفريقين من ارتباط ومراودة ، وإذا انقطعت هذه المراودة زمنا ، فإنما يعود ذلك إلى الخوف من جهاز الخلافة الحاكمة .

وإذا تقدمنا مع الزمن إلى القرن الثالث والرابع سنجد سيرة علماء مدرسة أهل البيت تنهج نفس طريق ألائمة في الموقف التقريبي .

الشيخ المفيد رضوان الله عليه كان له أساتذة وتلاميذ كثيرون من أهل السنّة ، وعلي بن عيسى الرمّاني (296 ـ 384 هـ) من علماء المعتزلة ، هو الذي سماه بالمفيد في قصة يطول شرحها تبين نموذجاً رائعاً من الحوار الرصين والموقف المبدئي العلمي بين أهل السنة و الشيعة .

وتلميذاه السيد المرتضى علم الهدى (354ـ436هـ) وأخوه السيد الرضي (359ـ406 هـ) كانت لهما علاقات واسعة بعلماء أهل السنّة ، وأساتذتهما من علماء السنة بقدر أساتذتهما من الشيعة ، وحضر دروسهما ومجالسهما السنّة والشيعة معا من العلماء والأدباء و الشعراء .

والسيد الرضي في كتابه التفسيري القيم " حقائق التأويل " يروي غالبا عن علماء أهل السنّة ، ومتى ما ذكرهم يترحم ويترضى عليهم ، والكتاب وحده لا يبّين مذهب كاتبه هل هو سني أم شيعي ، وحصل هذا الترديد بالفعل لبعض أصحاب التراجم ، ومع أن تشيعه ثابت من خلال كتاب " خصائص ألائمة " و " نهج البلاغة " وكتبه الأخرى غير أن سلوكه كان منسجما مع سيرة أئمة أهل البيت في التعامل مع من يختلفون معه في بعض الآراء .

ولعل أعظم علماء الشيعة هو الشيخ الطوسي(385ـ460) تلميذ الشيخ المفيد وتلميذ علم الهدى فوّض إليه الخليفة العباسي كرسي علم الكلام وهو أكبر كرسي علميّ يومئذ ، وكان أكثر من يحضر درسه من أهل السنّة ، وهذا وحده يدلنا على أن الرجل كان في دروسه وأحاديثه متزنا لا يتحدث بما يسيء إلى أصحاب المذاهب الأخرى نعم كان يتعرّض لآراء الآخرين وينقدها ، ونرى مثل هذا النقد لآراء أبي حنيفة وغيره من ألأئمة في كتاب "الخلاف" ، غير انّه ما كان يطعن في أحد أبداً ، ولم يسفه أحدا أبداً ، بل كان يحاورهم محاورة فقيه لفقيه على أساس الدليل و البرهان .

ويظهر اتجاهه المتّزن هذا بكل وضوح في تفسيره "التبيان" ، ويروي آراء الآخرين وينقدها بكل رصانة واتزان ، دونما توجيه أية إهانة لأحد ، من ذلك ما جاء في مقدمة تفسيره إذ يقول :

وحكى البلخي في كتاب التفسير فقال : ((قال قوم . ليس ممن يعتبرون ولكنهم من الأمّة على أي حال . أن ألأئمة المنصوص عليهم . بزعمهم . مفوّض أليهم نسخ القران وتدبيره ، وتجاوز بعضهم حتى خرج من الدين بقوله : إن النسخ قد يجوز على وجه البداء ، وهو أن يأمر الله عز وجل عندهم بالشيء ولا يبد و له ، ثم يبدو له فيغيّره ، ولا يريد في وقت أمره أن يغيّره هو ويبدّله وينسخه ، لأنه عندهم لا يعلم الشيء حتى يكون ؛ إلاّ ما يقدره فيعلمه علم تقدير ، وتعجرفوا فزعموا أن ما نزل بالمدينة ناسخ لما نزل بمكة)) .

ويلاحظ أنّ ألبخلي كان قاسيا في كلامه ، لكن الشيخ الطوسي يجيبه بهدوء علمي تام فيقول :

((و أظن أنه عنى بهذا أصحابنا الامامية ، لأنه ليس من الأمّة من يقول بالنص على ألأئمة (عليهم السلام) سواهم ، فان كان عناهم فجميع ما حكاه عنهم باطل وكذب عليهم ، لأنهم لا يجيزون النسخ على أحد من ألأئمة (عليهم السلام) ، ولا أحد منهم يقول بحدوث العلم ، وإنما يحكى عن بعض من تقدم من شيوخ

المعتزلة . كالنظام و الجاحظ وغيرهما . وذلك باطل ، وكذلك لا يقولون : أن المتأخر ينسخ المتقدم إلاّ بالشرط الذي يقوله جميع من أجاز النسخ ، وهو أن يكون بينهما تضاد و تناف لا يمكن الجمع بينهما ، وأما على خلاف ذلك فلا يقوله محصل منهم)) [1].

وفي الفقه ترك لنا الشيخ الطوسي أسفاراً قيّمة ، منها كتاب "الخلاف" ، وفيه نقل آراء كل الفقهاء من الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب حتى عصره ، ويعلق على هذه الآراء بقوله تارة : هذا موقف لمذهبنا ، وتارة : هذا مخالف لمذهبنا .. كل ذلك بالدليل و البرهان من دون الهجو من القول .

كما كتب "المبسوط" ليكون دورة كاملة في الفقه الاستدلالي ألتفريعي ، وهو أوّل كتاب من نوعه لدى الشيعة فقد كانت كتب الفقه الشيعية قبل هذا الكتاب من نوع الفقه المنصوص ،أو الفقه المجرد ، حيث تدرج مضامين آيات الأحكام والأحاديث على شكل كتاب فقه يضم أصول المسائل الفقهية ، أمّا المبسوط فقد سلك فيه المؤلف مسلكاً اجتهادياً فرّع فيه المسائل وبيّن رأيه فيما هو كائن من أمور وما سيكون ، وكان مثل هذا اللون من كتب الفقه رائجا عند أهل السنّة ، وخاصة في أطار مذهب أبي حنيفة الذي فسح المجال للقياس و اتّسعت على أساسه مدرسته الفقهية ، والشيخ الطوسي سلك نفس هذا السبيل معتمدا على اجتهاده في تأليف المبسوط .

فيذكر في بدايته أن الشيعة لم يجرأوا حتى عصره على الإفتاء بغير ما ورد في نص الرواية ويستوحشون من إصدار حكم بلفظ غير اللفظ المنصوص ، ثم يذكر انه أراد أن يكسر هذا الحاجز وأن يبيّن كل الأحكام التي بيّنها أهل السنّة عن طريق القياس ، استنادا إلى أصول مذهب أهل البيت دون أدنى اعتماد على القياس .

والشيخ أمين الإسلام الطبرسي (توفي 548هـ) علم من أعلام التقريب في مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) ، وكتابه "مجمع البيان" آية توجهه التقريبي ، ينقل فيه مختلف الروايات ، ثم يقول تارة : هذا القول مروي عن أئمتنا أيضاً ، و أحياناً يرجح قول غير ألأئمة على القول المنسوب للأئمة لانطباقه أكثر على ظاهر القران ، لا ردّا لكلام الإمام بل ترديدا في صحة نسبته للإمام .

وللشيخ محمود شلتوت مقدمة رائعة على الطبعة المصرية لكتاب مجمع البيان فيقول فيها :

((وأريد أن أقول :إنّ صاحب كتاب "مجمع البيان" قد استطاع إلى حد بعيد أن يغلّب إخلاصه للفكرة العلمية على عاطفته المذهبية ، فهو وأن كان يهتم ببيان وجهة نظر الشيعة فيما ينفردون به من الأحكام و النظريات الخلافية اهتماما يبدو منه أحياناً أثر العاطفة المذهبية : فأننا لا نراه مسرفاً في مجاراة هذه العاطفة ، ولا حاملاً على مخالفيه ومخالفي مذهبه ، والواقع أنه ينبغي لنا أن ننظر إلى هذا المسلك فيما يتصل بأصول المذاهب ومسائلها الجوهرية نظرة هادفة متسامحة ترمي إلى التماس المعذرة ، وتقدير ما يوجبه حق المخالف في أن يدافع عما آمن به ، وركن إليه ، فليس من الإنصاف أن نكلّف عالماً مؤلفاً بحّاثة دراكة ،أن يقف من مذهبه و فكرته التي آمن بها موقف الفتور ، كأنما لا تهمه ، ولا تسيطر على عقله وقلبه ، وكل ما نطلبه ممن تجّرد للبحث و التأليف وعرض آراء المذاهب وأصحاب الأفكار أن يكون منصفاً مهذب اللفظ ، أمينا على التراث

الإسلامي ، حريصا على أخوة الأيمان والعلم ،فإذا جادل ففي ظل تلك القاعدة المذهبية التي تمثّل روح الاجتهاد المنصف البصير : ((مذهبي صواب يحتمل الخطأ ، مذهب غيري خطأ يحتمل الصواب)).

على أننا نجد الإمام الطبرسي في بعض المواضع يمرّ على ما هو من روايات مذهبه ، ويرجح أو يرتضى سواه .

ومع ذلك انه يقول في تفسير قوله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم).

((وقيل في معنى الصراط المستقيم وجوه :

أحدهما :أنه كتاب الله . وهو المرويّ عن النبي (عليه السلام)، وعن علي (عليه السلام) وأبن مسعود .

ثانيها : أنه الإسلام . وهو المرويّ عن جابر وأبن عباس .

وثالثها : أنه دين الله الذي لا يقبل من العباد غيره . عن محمد بن الحنفية .

والرابع : أنه النبي والأئمة القائمون مقامه . وهو المروي في أخبارنا .

والأولى حمل الآية على العموم حتى يدخل جميع ذلك فيه ، لأن الصراط المستقيم هو الدين الذي أمر الله به من التوحيد والعدل ، وولاية من أوجب الله طاعته)) .

فظاهر أن الرواية الأخيرة هي أقرب الروايات تناسبا مع مذهب الشيعة في "الأئمة" وهي مروية في أخبارهم ، ولكن المؤلف مع هذا لا يعطيه ا منزلة الأولوية في الذكر ، ولا الأولوية في الترجيح ، بل يعرضها عرضا روائيا مع غيرها ، ثم يحمل ألآية على ما حملها عليه من العموم ، وما أبرعه إذ يقول :

((وولاية من أوجب الله طاعته)) إن الشيعي و السني كليهما لا ينبوان عن هذه العبارة فكل مؤمن يعتقد أن هناك من أوجب الله طاعته ، وفي مقدمتهم الرسول و أولوا الأمر ، ووجه البراعة في ذلك أنه لم يعرض للفصل في مسألة "الولاية" و "الإمامة" هنا ،لأن المقام لا يقتضي هذا الأمر ، ولكنه مع ذلك أتى بعبارة يرتضيها الجميع ، ولا ينبوا عنها أي فكر [1].

والشيخ الطبرسي بعد تأليفه "مجمع البيان" يقف على تفسير الكشاف للزمخشري (ت 358هـ) ، ويرى فيه لطائف لم يحتوها مجمع البيان ، فيجمع تلك اللطائف في كتاب "الكافي الشافي" (وهو مفقود) ، ثم يعمد بطلب من ولده إلى الجمع بين كتابي الكافي والمجمع في كتاب " جوامع الجامع " .

والطبرسي في الفقه له عمل تقريبي عظيم ، فقد هذب كتاب الخلاف للشيخ الطوسي وسماه "المؤتلف من المختلف بين أئمة السلف" ، والعنوان يحكي ما كان يتحلّى به المؤلف من روح سامية واتجاه وحدوي تقريبي ، وهو في ذلك ينهج نفس طريق الشيخ الطوسي .

ويتواصل هذا التوجه التقريبي عبر القرون فيلقانا في القرن السابع المحقق الحلي ، والعلاّمة الحلّي ، ونقف عند العلاّمة الحلّي فهو من أكبر العلماء في تاريخ الإسلام ونذكر كتابيه : "المنتهى" و "التذكرة" ، وفي الكتابين يعرض المسائل استنادا إلى المصادر الفقهية في العالم الإسلامي ، يطرح المسألة ويذكر دليلها من علماء أهل السنّة ، ثم يذكر دليلها من روايات الشيعة ، ويعترض أحياناً على الدليل بأسلوب علمي هادىء رصين ، ويذكر أن العلاّمة الحلّي كان بين أساتذته و تلاميذه علماء من أهل السنّة .

فضلا عما أشرنا إليه سابقا من انه كان صاحب فكرة التقسيم الرباعي للحديث التي تم تفعيله ا في عصر ابن طاووس ، والتي أضيف من خلالها إلى أنواع الحديث الثلاثة المعروفة نوع رابع ، ذلك هو (الحديث الموثق) الذي تم بموجب أدراجه قبول رواية العامي والمخالف في عقيدته لمذهب أهل البيت (عليهم السلام) وفق ضوابط علمية سوف نأتي على مناقشتها فيما يأتي .

وهذا الإنجاز في حد ذاته ، كان له الأثر الكبير في تطور الدرس ألحديثي من خلال الانفتاح العلمي على رواة المذاهب الأخرى وإتاحة الفرصّة أمام الجميع للبحث العلمي طالما انه لم يخرج عن كونه علميا صرفا.

وفي هذا المجال لا يمكن إنكار فضل الشهيد الثاني زين بن علي العاملي (ت 965 هـ) صاحب كتاب الدراية الشهير الذي ضم صنوف مصطلح الحديث الشريف مقارنا غالبا باصطلاحات السنة لنفس العلم ، مؤكدا في أكثر من ملحظ بأن الاختلاف بين الفريقين هو في مجرد الاصطلاح وليس أكثر من ذلك ، ومقارنة بسيطة بين الدراية وبين مقدمة ابن الصلاح تنبيء بمدى التشابه الحاصل في الأصول المبنائية لعلم المصطلح بل وفي الفروع أيضا وحتى في الأمثلة أحياناً .

والحديث الموثق الذي نحن بصدد دراسة مبناه وأصالته ، مؤشر واضح جدا على حرص الأمامية على التقارب و الانفتاح والتسامح ومحاولة تذويب الفوارق المذهبية في ألإطار العلمي الكبير ، فلا فرق في اعتبار الرواية إذا كان راويها إمامي عادل أو سنّي ثقة بشهادة الأصحاب ، بل قد تكون في مصاف الروايات الحسنة أو حتى الصحيحة إذا ما توافرت مؤهلاتها لذلك .

أولا : تعريف الموثق :

يطلق اصطلاح (الموثق) على الرواية التي ينقلها رواة موثقون من قبل رجال الحديث عند الامامية ، وان كان بعضهم أو كلهم ليسوا من الامامين من خلال انتماءهم إلى مذهب آخر كأهل السنة أو فرقة تنتمي إلى الشيعة ، وقد عرفوه اصطلاحاّ بعدة تعريفات لا تكاد تختلف عن بعضها في المفهوم ، نذكرها كالآتي :

١. قال الشهيد الثاني :(الموثق : سمي بذلك لأن راويه ثقة وان كان مخالفاً ، وبهذا فارَقَ الصحيح مع اشتراكهما في الثقة) [1]،وهو ما دخل في طريقهِ من نصّ ألأصحاب على توثيقه مع فساد عقيدته

بأن كان من أحدى الفرق المخالفة للإمامية وأن كان من الشيعة [1]ويقال له القوي لقوة الظن بجانبه بسبب توثيقه [2].

٢. قال الشيخ حسن ألعاملي : (الموثق : وهو ما دخل في طريقه من ليس بأمامي ولكنه منصوص على توثيقه بين ألأصحاب ولم يشتمل باقي الطريق على ضعف من جهة أخرى) [3] .

٣. قال الشيخ البهائي : (أما غير الإمامين كلاً أو بعضاً مع تعديل الكل فموثق)[4].

٤. أضاف الشيخ المامقاني : (.. مع تحقق ذلك في جميع رواة طريقه ، أو بعضهم مع كون الباقين من رجال الصحاح ، و إلا فلو كان في الطريق ضعيف تبع السند الأخس وكان ضعيفا ..) [5]

٥. يقول السيد هاشم معروف الحسني : (وهي الذي يرويه الموثوق في دينه ، والمعروف بالاستقامة وحسن السيرة من المنحرفين عن التشيع ، سواء كان من أهل السنة الموثقين أو من الفرق التي انحرفت عن التشيع كالواقفية و الفطحية و نحوهما ، وقد أدخل أهل السنة الحديث الذي يرويه غيرهم من الموثقين في قسم الصحيح على شرط أن يكون الرواة له من غير الشيعة مهما كانت عقيدتهم ، حتى ولو كانوا من الخوارج ، لأن الشيعة على حد زعمهم كذابون وضاعون كما يذهب لذلك أكثر المؤلفين في أحوال الرجال) [6].

ثانيا : تحليل التعريف :

والتحقيق من هذه التعريفات بشكل عام يفيد عدة ملاحظات :

الأولى : إن الحديث الموثق يتضمن في سلسلة سنده رواة غير اماميون سواء كان واحد أو جملة منهم ، وسواء كان ينتمي إلى أحد المذاهب السنية أو أحد الفرق الشيعية المخالفة لفرقة الاثنى عشرية ،

قال الشيخ الطوسي : (إذا كان الراوي مخالفا في الاعتقاد لأصل المذهب ، وروى مع ذلك عن ألأئمة عليهم السلام نظر فيما يرويه ، فأن كان بالطرق الموثوقة ما يخالفه ، وجب اطراح خبره ، وان لم يكن هناك ما يوجب اطرح خبره ، وكان هناك ما يوافقه وجب العمل به ، وان لم يكن من الفرقة المحقة خبر يوافق ذلك ولا يخالفه ولا يعرف لهم قول فيه ، وجب أيضاً العمل به لما روي عن الصادق عليه السلام انه قال : إذا نزلت بكم حادثة لا تجدون حكما فيما رووا عنا فانظروا إلى ما رووا عن علي عليه السلام فأعملوا به .

ولأجل ما قلناه عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث ، و غياث بن كلوب ، ونوح بن دراج و ألسكوني وغيرهم من العامة عن أئمتنا عليهم السلام ولم ينكروه ولم يكن عندهم خلافه)[1]

الثانية :احترزوا بقولهم (من نص الأصحاب على توثيقه) عما رواه المخالفون في صحاحهم التي وثقوا رواتها ، فأنها لا تدخل في الموثق عندنا ، لأن العبرة بتوثيق أصحابنا للمخالف لا بتوثيق غيرنا لأنا لم نقبل إخبارهم بذلك [2].

وبهذا يندفع ما يتوهم من عدم الفرق بين رواية من خالفناه ممن ذكرُ من كتب أحاديثنا وما رووه في كتبهم ، فأن الفرق بينهما واضح ، وما رووه في كتبهم ملحق بالضعيف عندنا لصدق تعريف الضعيف عليه ، فيعمل منه بما يعمل به من الضعيف [3].

الثالثة : عدم اشتمال الطريق على ضعيف ، حيث اشترط الشهيد الثاني [4] في الخبر الموثق أن لا يشتمل باقي طريقه على ضعف فقط ، ومقتضاه عدم المانع من اشتماله على راوي الحسن ، كما اشترط في الخبر الحسن أن يكون جميع رواته إمامين ممدوحين ، أو بعضهم مع كون الباقي من الصحاح ، ومقتضاه انه لو كان فيهم موثق ألحق الخبر به .

وهذا إنما يتم بناءً على رأي الشهيد في إن الموثق أخس من الحسن ، والخبر يتبع أخس ما فيه من الصفات ، أما بناءً على ما اشتهر من كون الحسن أخس من الموثق ينقلب الاتصاف في محل البحث ، حيث يتصف الخبر بالحسن لو عرض في طريقه راوي حسن وان كان باقي رواته ثقاتا فضلا عن الصحاح ، لقاعدة تبعية الخبر لأخس صفاته ، وعليه فلا بد أن يضاف إلى تعريف الموثق :

(عدم اشتمال طريقه على راوي حسن) و يكتفي في تعريف الحسن بكون الراوي امامياً ممدوحاً وعدم اشتمال باقي السند على الضعف [5].

الرابعة : انه ذكر في بداية الدراية كما مر : انه يقال للموثق : القوي أيضاً لقوة الظن بجانبه بسبب توثيقه.

يقول المامقاني : (تسمية الموثق قوياً ، وان كان صحيحاً لغةً إلا انه خلاف الاصطلاح ، لأن ما اندرج في أحد العناوين المزبورة من الصحة و الحسّن و الموثقية لا يسمى قوياً وإنما القوي في الاصطلاح يطلق على ما خرج عن الأقسام الثلاثة المزبورة ولم يدخل في الضعيف) [6]، وعلى هذا فالقوي يحمل تسلسلاً مستقلاً بعد الموثق وقبل الضعيف وبذلك يكون قسيماً للأنواع الأربعة ومستقلاً في دلالته .

ثالثا : المصطلحات ذات العلاقة بالموثق :

إن الفاضل الاسترابادي في لب اللباب تفرّد عن أهل الدراية بذكر ألفاظ أُخر بعضها قد استعمل في كلمات أواخر الفقهاء رضوان الله عليهم وبعضها غير مستعمل في كلماتهم فمما يخص الموثق منها :

١. **الموثق كالصحيح :**

وقد فسرّه بأنه ما كان كل واحد من رواة سلسلته ثقة ولم يكن الكل امامياً ، بل كان بعضهم غير إمامي ، أو كان غير إمامي ممن يقال في حقه : أنه ممن أجمعت العصابة عليه كأبان بن عثمان ، أو واقعاً بعد من يقال في حقه ذلك [1]، فإذا كان الجميع من الأمامية الثقات وهو شرط الصحيح ، ولم يكن بينهم إلاّ واحد من العامة ممن وثقّه الأصحاب بالإجماع ، فلا بد أن يرتقي الحديث ليصبح في مصاف الصحاح ، وأقرب ما يمكن أن يعبّر عنه بأنه موثقٌ كالصحيح أي مثله ، وهو بالنتيجة أقوى من الحسن .

٢. **القوي كالموثق :**

وقد فسرّه بأنه (ما كان بعض رواته مسكوتاً عن مدحه وذمه واقعاً بعد من يقال في حقه انه ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه ، وكان الباقي ثقة ، وكان بعض الثقات غير إمامي ، أو كان بعض من الامامي ممدوحاً بمدحٍ يكون تالياً لمرتبة الوثاقة ، وكان الباقي ثقة)[2]

رابعا : حجية الموثق :

اشترط الشيخ الطوسي لجواز العمل برواية غير الامامي أمرين هما : عدم وجود المعارض لخبره ، وعدم أعراض الامامية عن مضمون ما رووه بالافتاء بخلافه [3]

ويذكر الشهيد الثاني بأنهم (اختلفوا في العمل بالموثق نحو اختلافهم في الحسن ، فقبله قوم مطلقاً وردّه آخرون ، وفصّل ثالث بالشهرة وعدمها ، ويمكن اشتراك الثلاثة في دليل واحد يدل على جواز العمل به مطلقاً وهو : إن المانع من قبول خبر الفاسق فسقه لقوله تعالى (إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) ، فمتى لم يُعلم الفسق لا يج ب التثبت عند خبر المخبر مع جهل حاله ، فكيف مع توثيقه ومدحه وان لم يبلغ حد التعديل .

وأجابوا عنه : بان الفسق لما كان علة للتثبت وجب العلم بنفيه حتى يعلم وجود انتفاء التثبت ، فيجب التفحص عن الفسق ليعلم وجوده أو عدمه حتى يُعلم ليثبت أو عدمه .

وفيه نظر : لأن الأصل عدم وجود المانع في المسلم ولأن مجهول الحال لا يمكن الحكم عليه بالفسق ، والمراد في الآية المحكوم عليه بالفسق)[1].

خامسا : أمثلة الحديث الموثق وتحليلها :

١. عدة من أصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : (إن من شر عباد الله من تكره مجالسته لفحشه[2])

وفي سند الحديث (احمد بن محمد بن خالد ألبرقي) صاحب المحاسن ، وصفه النجاشي بأنه ثقة في نفسه ، ولكنه يروي عن الضعفاء أو يعتمد المراسيل [3]، فأقل ما يقال في حقه انه ممدوح مدحاً قريباً من الوثاقة ، فالرواية عن الضعفاء لا تمثل طعناً مباشراً في وثاقة الراوي (لعدم دلالتها على الجرح[4]) إذ (لا منافاة بين الوثاقة والرواية عن الضعفاء)[5]

أما عثمان بن عيسى ألعامري ألكلابي الرؤاسي ، فقد وصفه النجاشي بأنه شيخ الواقفة ووجهها ، وذكره الكشي في رجاله[6] وعدّه الطوسي من أصحاب الإمام الكاظم و الإمام الرضا عليهما السلام وقال انه واقفي له كتاب [7]، فهو ينتمي إلى مذهب مخالف للشيعة الامامية ، ولذلك اعتبر من رجال الموثق [8].

وأما سماعة فهو ابن مهران بن عبد الله الحضرمي ، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام ووثقه النجاشي [9] وعدّه الطوسي من أصحاب الكاظم عليه السلام وهو واقفي [10]ولذلك عُدّ من رجال الموثق .

فالحديث في الجملة في عداد الموثقات كونه ضم في سلسلة سنده رجال من مذاهب أخرى وثقهم أصحابنا الأمامية وأشتمل مع ذلك على ممدوحين من الامامية .

٢. عن احمد بن محمد بن خالد ألبرقي ، عن ابن فضال عن ميمون عن أبي عبد الله عليه السلام ،

قال : قال رسول ﷺ: (الرزق أسرع إلى من يطعم الطعام من السكين إلى السنام)[1]

والرواية تضم في سندها احمد بن محمد بن خالد ، وقد عرفنا سابقاً انه ممدوح مدحاً قريباً من الوثاقة ، وميمون الذي هو ميمون القداح ، مولى بني هاشم الراوي عنهما عليهما السلام ، وعدّه الشيخ من أصحاب ألائمة زين العابدين و الباقر و الصادق عليهم السلام وهو من الثقات[2] .

أما ابن فضال فهو الحسن بن علي بن فضال ، قال النجاشي : (كان الحسن عمره كله فطحياً مشهوراً بذلك حتى حضره الموت فمات وقد قال بالحق رضي الله عنه) [3]ووثقه الطوسي وعدّه من أصحاب الرضا عليه السلام [4].

فالرواية تضم اثنين ممن خالفوا الامامية في عقيدتهم بالإضافة إلى إمامي ممدوح وبناء على ذلك يمكن اعتبارها من الموثقات تبعاً لما تضمنه سندها .

٣. عدة من أصحابنا عن احمد بن محمد عن ابن فضال عن ظريف بن ناصح عن أبي عبد الله عليه السلام قال (لا تخالطوا ولا تعاملوا إلا من نشأ في الخير)[5]

فأحمد بن محمد هو ألبرقي وقد عرفنا حاله ، وابن فضال هو الحسن وقد وثقه الأصحاب ، وظريف بن ناصح قال فيه النجاشي (كان ثقة في حديثه صدوقاً) [6] أي لا في نفسه ومعناه إن الراوي صدوق ضابط لا يروي عن الضعفاء أو انه صادق اللهجة وان روى عن ضعيف [7] فهو لا يخرج عن كونه ثقة على أغلب المباني .

ومن ثم فالحديث يتضمن اثنين من الامامية أحدهما ممدوحاً أقرب إلى الثقة و الآخر ثقة في حديثه ، وثالثهما ثقة مخالف ، وأخس المقدمات هو الذي يجب أن يتبع في عملية التصنيف ، فيكون الحديث موثقاً بناءً على ذلك .

٤. محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن ألسكوني عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : إن الملك ليصعد بعمل العبد مبتهجاً به ، فإذا صعد بحسناته ، يقول الله عز وجل : اجعلوها في سجيّن ، انه ليس إيّاي أراد بها)[8]

ولتحليل سند الحديث نقول :

أن محمد بن يعقوب هو ثقة الإسلام الكليني صاحب كتاب الكافي (ت 329هـ) وكان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم [9].

وقد سبقت ترجمة علي بن إبراهيم ألقمي صاحب التفسير ، كما سبقت ترجمة أبيه إبراهيم بن هاشم وقد عرفنا بأنه من الممدوحين الذين تندرج رواياتهم في عداد الحسان .

أما النوفلي ، فهو الحسين بن يزيد بن محمد بن عبد الملك النوفلي ، نوفل النخع مولاهم كوفي أبو عبد الله ، كان شاعراً أديباً وسكن الري ومات بها ، وذكر النجاشي قول بعض القميين بأنه غلا في آخر عمره ، إلا انه لم يرى له رواية تدل على ذلك [1]

وليس في ترجمته ما يدل على الضعف خاصة إذا عرفنا تشدد القميين في التجريح وكون الكثير من أقوالهم معارضٌ بجملة من التوثيقات الرجالية ، وهو بالتالي يمكن اعتباره ممن لم يرد في حقهم ذم أو مدح ، فتكون روايته مقبولة بحسب أصالة التعديل بدلالة عدم تبني النجاشي لتضعيفه بقوله (وما رأينا له رواية تدل على هذا) أي على الغلو العارض ، و إلى مثل هذه الظاهرة أشار الشهيد الثاني بقوله (وقد يطلق القوي على ما يروي الأمامي غير الممدوح ولا المذموم كنوح بن دراج وناجية بن عمارة الصيداوي و أحمد بن عبد الله بن جعفر ألحميري وغيرهم ، وهم كثيرون)[2]

أما ألسكوني وهو إسماعيل بن أبي زياد المعروف بالسكوني ألشعيري ، قال المحقق في المعتبر : (ألسكوني عامي إلاّ انه ثقة) [3] وقال أيضا : (ألسكوني موثق و أن الأصحاب أجمعوا على العمل بحديثه ، وقد عدّ العلامة في المختلف في كتاب الوصايا حديثه في الموثق)[4]

والوجه في حكمهم بثقته يستفاد من الإجماع الذي ادعاه الشيخ في كتاب العدة على العمل بروايته إذا لم تكن على خلافها رواية أخرى موثقة ، واليه أشار المحقق المنقول عنه أعلاه بقوله : والأصحاب أجمعوا على العمل بحديثه .

وهذا هو كلام الشيخ بعبارته في العدة : (إذا كان الراوي مخالفا في الاعتقاد لأصل المذهب وروى مع ذلك عن ألائمة عليهم السلام نظر فيما يرويه ، فأن كان هناك بالطرق الموثوقة ما يخالفه ، وجب اطراح خبره ، وكان هناك ما يوافقه ، وجب العمل به وان لم يكن من الفرقة المحقة خبر يوافق ذلك ولا يخالفه ، ولا يعرف لهم قول فيه ، وجب أيضا العمل به ، لما روي عن الصادق عليه السلام انه قال : إذا نزلت بكم حادثة لا تجدون حكما فيما رووا عنا ، فانظروا إلى ما رووه عن علي عليه السلام فأعملوا به) [5].

وهذا هو السبب في حكمهم بتوثيق ألسكوني ، و إلا فسائر علماء الرجال ساكتون عن توثيقه ، بل ذاكرون له من غير قدح ولا مدح ، واليك نص كلام النجاشي فيه (.. يعرف بالسكوني ألشعيري ، له كتاب قرأته على أبي عباس احمد بن علي بن نوح ، قال : أخبرنا الشريف أبو محمد الحسن بن حمزة ، قال : حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم عن أبيه عن النوفلي عن إسماعيل بن أبي زياد ألسكوني ألشعيري بكتابه)[1]

قال السيد الداماد : (والصحيح إن الرجل ثقة والرواية من جهته موثقة ، وشيخ الطائفة في العدة في ألأصول قد عد جماعة قد انعقد الإجماع على ثقتهم وقبول روايتهم وتصديقهم وتوثيقهم منهم ألسكوني ألشعيري وان كان عامياً ، وعمار الساباطي وان كان فطحياً) [2]

وبالنتيجة ، فالرواية موضوع البحث موثقة باندراج ألسكوني في سلسلة سندها مع إن باقي السند من الامامية الثقات و الممدوحين .

الخلاصة

الحديث المؤلف هو الصنف الثالث من اصناف التقسيم الرباعي للحديث على مبنى المتأخرين من الامامية، وهو ما دخل في طريق سنده من ليس بأمامي العقيدة، ولكنه منصوص على توثيقه بين رجال الامامية، واصطلاح الموثق هو مدعاة للقول بانفتاح الامامية امام المذاهب الاسلامية الاخرى من حيث قبول رواية الآخر اذا ما كانت وفق شروط القبول والاعتداء من خلال تصريح الامامية بوثاقة الراوي سواءً كان من العامة او ينتمي الى مذهب من فرق الشيعة كالوقفية والفطحية، وهو ما عبّر عنه علمائنا بـ(فساد العقيدة).

وقبول الموثق والعمل بمضمونه هو موضع اتفاق الامامية، وهذا الاتفاق إنما يعبّر عن الانفتاح العلمي الذي هو سائد بين العلوم الاسلامية الأخرى كالتفسير وعلوم القرآن وغيرها.

ذلك الانفتاح الذي يمثل جزءا م الاتجاه العام للامامية في إبقاء باب الاجتهاد مفتوحاً الى اليوم، لاحتضان واستيعاب جميع الأفكار التي من شأنها التجديد والتأصيل في إطار النظريات الاسلامية.

وقد تبدو أهمية الحديث الموقف جلية في الفكر الإمامي اذا ما قارناها بالوجهة المقابلة التي رفضت روايات المذهب الامامي في ظل اشتراط العدالة في الراوي، حيث اعتبرت ان الانتماء المذهبي هو الذي يحدد مدى تلك العدالة، وكانت النتيجة هو الانغلاق على نوع واحد من الرواة وعدم اتاحة المجال لقبول رواية الآخر.

بل لقد سعى العديد من علماء الامامية الى تطوير مصطلح الموثق، نحو اصطلاح (الموثق كالصحيح) الذي اقترب في وثاقته من الصحيح الذي يمثل اعلى رتبة في التقسيم الرباعي، و مصطلح (القوي كالموثق) الذي وصف به الموثق بالقوة، في محاولة منهم للتعزيز من قدرة الموثق على الارتقاء، وفتح الباب على مصراعيها امام رواية المخالف في العقيدة.

وهو ما يمثل روح التقريب بين مذاهب الاسلام في الأطار العلمي وخاصة في مجال الحديث الشريف.

مصادر البحث

البهائي، محمد بن الحسين العاملي (ت1031هـ).
1- الوجيزة، مطبعة مجلس الشورى، طهران، 1365هـ.
البرقي، احمد بن محمد بن خالد.
2- المحاسن، طبع النجف الاشرف، 1354.
التستري، محمد تقي
3- قاموس الرجال، المطبعة العلمية ومطبعة مصطفوي، قم، 1387.
الحسني، هاشم معروف
4- الموضوعات في الاخبار والآثار، دار الكتب اللبناني / بيروت، 1973م.
الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت1104هـ).
5- وسائل الشيعة الى تحصيل مسائل الشريعة، دار احياء التراث العربي، بيروت.
الداماد، محمد بن باقر الحسيني (ت1040هـ).
6- الرواشح السماوية في شرح الاحاديث الامامية، دار الكتب اللبناني.
الشهيد الثاني، زين الدين بن علي العاملي (ت966هـ).
7- الدراية، مطبعة النعمان، النجف الاشرف، 1379هـ/1960م.
8- الرعاية في علم الدراية، طبع طهران، 1420هـ.
9- شرح البداية في علم الدراية، تحقيق: الطيف ملا فرج (د.ت.م).
الصدر، السيد حسن هادي الكاظمي (ت1354هـ).
10- نهاية الدراية في شرح الرسالة الموسومة بالوجيزة، مطبعة عماد الاسلام، لكنهو - الهند، 1313هـ.
الطوسي، ابو جعفر محمد بن الحسن (ت460هـ).
11- الرجال، تحقيق السيد محمد صادق السيد محمد صادق بحر العلوم، المطبعة الحيدرية، النجف الاشرف، 1381هـ.
12- التبيان في تفسير القرآن، مطبعة النعمان، النجف، 1957م.
13- عدة الاصول، مطبعة ميرزا حبيب، طهران، 1317.
النجاشي، ابو العباس احمد بن علي، (ت450هـ).
14- الرجال أو الفهرست، مطبعة مصطفوي.

Summary

The documented Hadith is the third class of the fourth partition classes for Hadith under the basis of the later of Imams, what penetrate in its path who is not Imams religion, but he has provided on consolidation him among Imams for men and documented term is a reason to saying with openness Imams towards other Islamic ideology from where acceptance the other narration in case it was under the condition of acceptance and

consideration through Imams statement by trust of narrator whether he was from the common people or belong to the ideology from Alsheaa sect as Alwakifia and Alfatahia, and what express our savants about it as (corruption of belief).
And acceptance the documented Hadith and pursuant with it content is trustworthy by Imams, and this unanimously verity express to scientific openness which is ruling among other Islamic science as interpret and Quran sciences etc.
That openness which represent part of general way for Imams to retention the diligence field opened until today to nursing and assimilation hole ideas which can be renewal and founding in field the Islamic theory.
The importance of the documented Hadith may be appear clear in the Imams thinking in case whether we compare it with opposite side whom refused the Islamic ideology narration under stipulating the equity in the narrator, whereas considered that the ideology belonging which define that equity and the result was closeness on one type of narrators and stop giving the field of activity to accept the other narration.
Rather already pursue many of our Islamic savants to developing the term of documented, toward idiom (documented as veracious) which approach to it firmness of veracious that represent top rank in forth division and idiom (potent as documented) that the documented has described as strong as attempt to supply the ability of documented on advancement, and wide open facing dissent narration in belief.
And it is represent a reconciliation spirit among Islamic faith in scientific field and especially in a prophetic tradition field.

With best wishes

[1] في الموطأ لمالك نحو من أربعين رواية عن طريق أهل البيت ، بعضها تستند مباشرة إلى الإمام الصادق (ع).
[2] يذكر ابن عقدة في رجاله أسماءهم (والكتاب المفقود) ، وعددت من ذكرهم الشيخ الطوسي في الفهرست فكانوا 3223 شخصا .
[1] التبيان 13/1 - 14 .
[1] مجلة " رسالة الإسلام " السنة العاشرة ، العدد الثاني ، ص 232 - 234 .
[1] الرعاية في علم الدراية : 84 .
[1] شرح البداية في علم الدراية : 25 .
[2] نفسه : 25 .
[3] معالم الدين في الأصول : 217 .
[4] الوجيزة في علم الدراية : 5.
[5] مقباس الهداية : 138/1 .
[6] الموضوعات في الآثار و الأخبار : 53 .
[1] عدة الأصول : 379/1 - 380 .
[2] الشهيد الثاني ، شرح البداية : 25 .
[3] المامقاني ، مقباس الهداية : 138/1 .
[4] الدراية : 19 .
[5] ظ : الغريفي ، قواعد الحديث : 22 - 23 .
[6] مقباس الهداية : 140/1 .
[1] مقباس الهداية : 144/1 .
[2] نفسه : 146/1 .
[3] ألتستري ، قاموس الرجال : 11/1 .
[1] شرح البداية : 109 .
[2] ألمجلسي ، مرآة العقول : 10 / 276 ح 9 باب البذاء .
[3] رجال النجاشي : 76 برقم 182 .
[4] الوجيزة : 5 .
[5] نهاية الدراية : 436 .
[6] رجال النجاشي : 300 رقم 718 .
[7] رجال الطوسي : 340 برقم 5067 و 360 برقم 5322 .
[8] نهاية الدراية : 265 .
[9] رجال النجاشي : 193 برقم 517 .
[10] رجال الطوسي 430 برقم 653 .
[1] ألبرقي ، المحاسن : 390 ح 23 .
[2] رجال الطوسي : 120 برقم 1223 و 145 برقم 1583 و 309 برقم 4575 ، رجال النجاشي : 213 برقم 557 .
[3] رجال النجاشي : 35 برقم 72 .
[4] رجال الطوسي : 354 برقم 5241 .
[5] ألمجلسي ، مرآة العقول 146/19 باب من تكره معاملته ، ح 5 .

[6] رجال النجاشي : 209 برقم 553 .
[7] عدة الرجال : 244/1 .
[8] الحر ألعاملي ، وسائل الشيعة : 38/1 ح 156 باب بطلان العبادة المقصود بها الرياء .
[9] ظ : رجال النجاشي : 377 برقم 1026 .
[1] ظ : نفسه : 38 برقم 77 .
[2] شرح البداية : 105 .
[3] 443/2 .
[4] المسائل الغرية :
[5] عدة الأصول : 379/1 - 380 .
[1] رجال النجاشي : 26 برقم 47 .
[2] الرواشح السماوية : راشحة 9 .